الأمم المتحدة

E/AC.51/2003/L.5/Add.42

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
7 July 2003
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثالثة والأربعون
٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣
البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين

المقرر: السيد جيري **كريمر** (كندا)

إضافة

مسائل التنسيق: تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

البند ٥ (أ)
التقرير العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها السادسة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢ (E/2003/55). وقد قام ممثل الأمين العام بعرض التقرير وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في التقرير.

٢ - وقد لوحظ أن تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠٠٢ يقدم نظرة عامة طيبة على أنشطة المجلس، وخاصة فيما يتعلق بمتابعة قمة الألفية، وتقديم التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. على أنه كانت هناك ملاحظة مؤداها أنه ينبغي

080703 080703 03-40553 (A)

أن تقدم في التقرير بيانات كافية أو أدلة على نتائج التنسيق فيما بين الوكالات. وذكر أنه ينبغي بذل جهود لتجنب تكرار الغموض في التقارير بتقديم أمثلة أكثر تحديدا للمنجزات الفعلية التي حققها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وقد كانت عمليات الإصلاح وإعادة التشكيل في المجلس وهيئاته الفرعية محل تقدير كبير، ومع ذلك فقد كان هناك رأي مؤداه أنه يلزم عمل المزيد فيما يتعلق بإجراءات المتابعة.

٣ - وقد طُلب إلى المجلس أن يراعى في تقاريره مستقبلا التوسع في بيان نتائج جهوده فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات مع تقديم مزيد من التحليل لبيان النتائج الملموسة. وقد ذكر أن التقرير لم يعكس أعمال المجلس بشكل كامل وأنه ينبغي زيادة التركيز في التقرير على أعمال المجلس ذات الوجهة العملية. كذلك ذكر أنه سيكون من المفيد وجود نظام لقياس الأداء والتقييم يمكن به قياس منجزات المجلس.

٤ - وتم الإعراب عن رأي مؤداه أنه ينبغي للمجلس أن يبذل مزيدا من الجهود في مجال التعاون في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما اقترح مجلس مراجعي الحسابات ((A/57/5 (Vol.1)، الفقرة ١٧٧). أما فيما يتعلق بأمن الموظفين وسلامتهم فقد لوحظ أنه تم بالفعل التوصل إلى اتفاق جديد لتقاسم التكاليف فيما بين الوكالات. وتم إيضاح أن منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة مسؤول بشكل مستقل عن إدارة ترتيبات تقاسم التكاليف فيما بين الوكالات. كما ذكر أن جهود المجلس تركزت في المقام الأول على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى علاجه في أماكن عمل الأمم المتحدة.

٥ - وفي عام ٢٠٠٢، نظر المجلس لأول مرة في الأدوار الممكنة التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات المشتركة في عضويته في منع الصراع المسلح. وقد اقترح الأخذ بنهج متكامل في منع الصراعات المسلحة من أجل إدماج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كذلك تم تناول مسألة اللاجئين، وكان الرأي هو أنه ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى تنسيق الجهود في ذلك المجال. وذكر كذلك أنه ينبغي توخي الحرص عند الربط بين اللاجئين والإرهاب، لأن اللاجئين كانوا عادة ضحايا للصراعات، وكانوا يلوذون بالفرار من التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن الظروف الخطرة الموجودة ببلدانهم.

٦ - وقد عكس التقرير استمرار الدعم الذي يقدمه المجلس للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتم التشديد على ضرورة تقديم مزيد من الدعم والتنسيق على نطاق المنظومة وخاصة على الصعيد القطري. كما تم الترحيب بالمشاورات التي أجريت بين المجلس وبلدان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأشير إلى أن قسم

التقرير المتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ينبغي التوسع فيه نظرا لأهمية هذه الشراكة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وأشير إلى أنه لا يكفي مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا؛ وذكر أنه يلزم توجيه الاهتمام إلى الإعفاء من الديون والتدفقات الرأسمالية وفرص الوصول إلى الأسواق ووقف هجرة العقول. وتم الإعراب عن الارتياح لما يوليه المجلس من أولوية الاهتمام إلى التنمية في أفريقيا. وتم التشديد على ضرورة تركيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة بحيث يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة.

٧ - وقد اعتبر مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات فرصة لمناقشة الجوانب المترابطة لمجتمع المعلومات، بما فيها جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتم التشديد على أهمية التدابير التحضيرية فيما يتعلق بالوثائق.

٨ - وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، تم التشديد على ضرورة تنفيذ أهدافه ككل. وحُث المجلس على ضمان أن تنعكس الالتزامات التي تم التعهد بها في جوهانسبرغ في تركيز سياسي متجدد من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٩ - وفي مجال المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تطلب تطبيق المادة ٥٠ من الميثاق، أشير إلى أن التقرير عدّد الإجراءات التي اتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكنه ينبغي أيضا أن يتناول الأعمال المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بهذا الموضوع.

١٠ - وذكر أن الجهد الذي يبذله المجلس في تنسيق التعاون فيما بين الوكالات على صعيد المقار ينبغي أن ينعكس على نحو أفضل على الأصعدة القطرية.

١١ - كذلك تم الإعراب عن رأي مؤداه أن الدور الرئيسي للمجلس هو ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم، واقترح في هذا الصدد أن يقدم المجلس تقرير، عن التدابير التي يجري اتخاذها لحماية الموظفين من مخاطر التدخين غير المباشر بمباني منظومة الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات:

١٢ - أحاطت اللجنة علما بتقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢ (E/2003/55).

١٣ - طلبت اللجنة أن تركز تقارير العرض العام السنوي التي تقدم مستقبلا على النتائج، وذلك بأن تتضمن، فيما تتضمنه، المنجزات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، والتقدم المحرز نحو تحقيقها.

١٤ - طلبت اللجنة إلى المجلس أن يقوم بزيادة التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وذلك بتنسيق وتبسيط ممارساتها وإجراءاتها.

١٥ - أوصت اللجنة بأن يقوم المجلس بتيسير تبادل المعلومات فيما يتعلق بالممارسات المتبعة في قياس أداء البرامج ونتائجها، وقياس الإنتاجية في وظائف الخدمات، والتعاون في إدارة المؤتمرات.

١٦ - أوصت اللجنة بأن يقوم المجلس بدور في زيادة التنسيق عند تحليل مشاكل البلدان التي تطلب تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق، ووضع منهجيات جديدة لتحديد الضرر الذي لحق بالدول المتضررة وآليات جديدة لتحديد التعويض المناسب الذي يقدم لها.

١٧ - كذلك شددت اللجنة على الأهمية المستمرة لدور المجلس بالنسبة لوظائف التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وشددت اللجنة في هذا الصدد على ضرورة أن يبقي المجلس قيد الاستعراض المنتظم مسألة التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بالمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٨ - وكررت اللجنة التأكيد على أهمية المجلس باعتباره أداة قيمة لضمان نجاح التنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، وأشارت على وجه الخصوص إلى النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل الاستفادة بالمجلس في تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وضمان التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

١٩ - أوصت اللجنة بأن يضمِّن المجلس تقريره السنوي، في الجزء المخصص للتعاون بين الوكالات في مجال الإدارة، معلومات عن التنسيق والتعاون في مجالي الموارد البشرية والمالية.